د. سعاد الصّبّاح

السوق النفطي الجديد

السعودية تسترد زمام المبادرة

السوق النفطي الجديد

السعـودية تسـترد زمـام المبـادرة

جميع حقوق النشر محفوظة

الطبعة الثانية
ايلول / سبتمبر ١٩٨٩

د. سعاد الصباح

السوق النفطي الجديد

السعودية تسترد زمام المبادرة

مؤسسة سعاد الصباح
للثقافة والنشر
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة : ١٣١٣٣
الكويت

إهداء

النفط بحر بلا قرار . . . تشجيعك هو المرفأ
الذي تلجأ إليه سفني كلما ضربتها الأمواج .

سعاد

المحتويات

الفصل الأول	إلى أي مستوى ينخفض سعر النفط ؟	٩
الفصل الثاني	السعودية تسترد زمام المبادرة	٢٣
الفصل الثالث	المعالم الرئيسية للنظام النفطي الجديد	٣٩
الفصل الرابع	السياسة الأميركية وشركات النفط الكبرى ، والنظام النفطي الجديد	٥٣
الفصل الخامس	تدعيم الجبهة الداخلية شرط نجاح السياسة النفطية الجديدة	٦٣

الفصل الأول

إلى أي مستوى ينخفض سعر النفط ؟

الفصل الأول

إلى أي مستوى ينخفض سعر النفط ؟

إن التطورات الأخيرة في سوق النفط الدولي تثير عديداً من التساؤلات ، كما انها تتطلب مواجهة علمية بعيدة عن التحيز أو الانفعال . فانخفاض أسعار النفط أصبح حقيقة لا يمكن إغفالها ، ولم تعد مجرد توقعات أو تخمينات قائمة على أسباب موضوعية أو شخصية . فأسعار النفط في السوق الفوري قد استمرت في الانخفاض وبمعدلات سريعة : انخفض سعر البرميل من نفط بحر الشمال إلى حوالي (١٥ - ١٦) دولارا للبرميل تسليم شهر مارس ، وذلك من مستوى مرتفع يقارب (٢٨) دولارا للبرميل في بداية هذا العام ، أي انه في خلال فترة لا تزيد عن أربعة أسابيع حدث انخفاض يزيد عن (٤٠٪) في سعر النفط . ولا تختلف الصورة بالنسبة لسعر البرميل من النفط الأمريكي المعروف بنفط (غرب تكساس الوسيط) فقد وصل سعر الاقفال لهذا النفط في سوق نيويورك في ٤ فبراير تسليم شهر مارس حوالي (١٥,٤٤) دولارا للبرميل .

ومن ناحية أخرى ، من المتوقع أن تستمر الأسعار في الانخفاض

نتيجة للاجراءات والسياسات التي أعلنت أخيراً . فبالاضافة إلى الموقف البريطاني المتصلب وهو الاستمرار بزيادة إنتاج بحر الشمال ، بحجة انه ليس في مقدور الحكومة البريطانية التحكم في الانتاج ، لأن ذلك من اختصاص الشركات المنتجة ، هناك العديد من السياسات التي أعلنتها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، إذ أعربت عن نيتها لزيادة الانتاج في مواجهة انخفاض الايرادات النفطية نتيجة لانخفاض الأسعار ، ومن أهم هذه الدول نيجيريا التي أعلنت بانها تنوي زيادة انتاجها إلى مستوى طاقتها الانتاجية ، والتي تزيد حسب المعلومات المتوفرة عن (٢,٥) مليون برميل يوميا . ومعنى ذلك ان نيجيريا على استعداد لمضاعفة انتاجها إذا اقتضى الأمر ، ومن ثم اضافة ما يزيد عن مليون برميل يوميا إلى حجم الفائض النفطي المتوفر حاليا ، والذي يزيد عن مليوني برميل يوميا على الأقل . ثم جاء قرار لجنة متابعة السوق التابعة لمنظمة الأوبك ، التي اجتمعت في الآونة الأخيرة ، حيث تضمن عزمها على مواصلة السياسة التي اتخذها اجتماع وزراء منظمة الأوبك في نهاية العام الماضي ، وتتمثل في الدفاع عن نصيبها من السوق ، وهدفها لتحقيق ما يربو على (٤٠٪) كنصيب عادل من سوق النفط الدولي ، وذلك يعني إن المنظمة تهدف إلى تحقيق مستوى للانتاج ، يزيد عن (١٨) مليون برميل يوميا . أي بزيادة قدرها (٢) مليون برميل يوميا عن مستوى الانتاج الحالي لمنظمة الأوبك ، وهذا يمثل في ذاته فائضا عن الطلب على نفط الأوبك .

ومن هذه الصورة يبدو أن عديداً من الدول المصدرة للنفط ستتبع

سياسة زيادة الانتاج ، للتعويض عن نقص الايرادات الناتج عن انخفاض الأسعار . والدولة الوحيدة التي أعلنت عزمها على تخفيض انتاجها بحوالي (٢٠٠) ألف برميل يوميا في مواجهة انخفاض الأسعار هي مصر . ويمكن تفسير قرارها هذا بانه اجراء وقتي بهدف تشجيع الدول الأخرى على اتباع مثل هذه السياسة ، وتخفيض الانتاج لمنع انهيار الأسعار . وواضح انه فيما عدا مصر ، قد استمرت الدول الأخرى في زيادة الانتاج ، ومحاولة زيادة المبيعات للتعويض عن انخفاض الأسعار . ولما كان من المستحيل ان تقوم مصر وحدها بتحمل أعباء هذه المرحلة ، وتحقيق الاستقرار بتخفيض الانتاج بنسبة ضئيلة للغاية ، لم يكن لقرارها تأثير يذكر على حجم المعروض الكلي ، فمن المتوقع ان تتراجع مصر عن قرارها وتعود إلى مستويات انتاجها العادية ، ما لم تلجأ إلى محاولة زيادة الانتاج لتعويض انخفاض الايرادات إذا سمحت طاقتها الانتاجية بذلك . وليس من المتوقع ان ينتج عن الاجتماع الذي سيعقد في القاهرة بين مصر والمكسيك وبعض دول غير الأوبك الأخرى لتنسيق سياساتها في مواجهة الموقف الحالي أي تغيرات ذات تأثير على الموقف العام في سوق النفط الدولي . هذا من جانب العرض الحالي والمتوقع ، والذي يتلخص في احتمالات التزايد المستمر في المعروض في المستقبل القريب .

أما جانب الطلب ؛ فليس من المتوقع أن يحدث أي تغير ملموس في حجم الطلب على النفط الخام ومنتجاته . فمن ناحية لا يتأثر الطلب تأثراً ملموسا بالتغيرات في الأسعار في الأجل القصير ،

فالمراقب للتطورات التي حدثت في الطلب على النفط منذ السبعينات يرى انها تؤكد ضعف المرونة السعرية للطلب على النفط في الأجل القصير ، وان كان هذا الطلب على درجة مؤثرة من المرونة في الأجل الطويل ، فقد انقلب الوضع رأسا على عقب ، وبعد ان كان الطلب يزداد سنويا وبمعدلات عالية في نهاية الستينات وبداية السبعينات ، بدأ الطلب العالمي في الانخفاض في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كرد فعل للارتفاع الكبير المستمر في الأسعار خلال السبعينات . إلا ان هذا التحول من الزيادة في الطلب إلى الانخفاض فيه ، لم يحدث بين عشية وضحاها ، أو في وقت قصير ، بل تطلب على الأقل حوالي (٧ - ١٠) سنوات ، وهي الفترة اللازمة لتغير الوسائل التكنولوجية للانتاج ، وتغير انماط الاستهلاك من المنتجات النفطية بهدف ترشيده ، وتقليل الاعتماد على النفط . ومن ناحية أخرى فهناك عديد من الدلائل القوية على ان المرونة الداخلية للطلب على النفط قد ضعفت للغاية . بل يكاد يكون هناك انفصام بين الناتج الكلي ومعدلات نموه من ناحية ، والطلب على النفط من ناحية أخرى وذلك نتيجة للتغير الذي حدث في هيكل اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، وزيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات على حساب قطاع الصناعات التقليدية ذات الكثافة الكبيرة في الاستهلاك النفطي . كما يبدو ان الدول الصناعية المتقدمة ستستمر في سياساتها الضرائبية التي اتبعتها منذ عشر سنوات تقريبا والتي تهدف إلى ترشيد استهلاك المنتجات النفطية . وبعبارة أخرى فإن هذه الدول لن تسمح لانخفاض أسعار النفط الخام بأن تنعكس على

أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الداخلية ، فتبقى هذه الأسعار على مستوى عال ضمانا لاستمرار الطلب في الانخفاض .

ويبدو ان شركات النفط الكبرى ستستمر في اتباع سياسات مماثلة لسياسات حكوماتها ، فالبرغم من انخفاض أسعار النفط الخام لم ينخفض سعر الكازولين للمستهلك الأوروبي إلا بنسبة ضئيلة للغاية تقل عن (١٪) ، بينما كان الانخفاض في سعر النفط الخام بنسبة زادت عن (٤٠٪) وفي فترة قصيرة . ومن مسببات تمسك شركات النفط بعدم تخفيض الأسعار للمنتجات النفطية ، حماية استثماراتها سواء كانت نفطية أو في البدائل .

والخلاصة ؛ هي إن اعتبارات العرض والطلب في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب تبرر استمرار سعر النفط الخام في الانخفاض ، إلا في حالة حدوث تغييرات طارئة على الصعيد السياسي الدولي أو الاقليمي ، وهو أمر مستبعد في الوقت الحالي . فإذا كانت الأسعار مستمرة في الانخفاض فالسؤال الرئيسي هو : **إلى أي مستوى سينخفض سعر النفط ؟** .

إن المتابع لما يحدث في سوق النفط وتاريخه منذ الثمانينات ، يلاحظ بوضوح أهمية عنصر التوقعات ، بالاضافة إلى الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالكلفة الحدية في مصادر الانتاج الحدي . ولقد اتسمت التوقعات بقدر غير عادي من الديناميكية وسرعة التغير بحيث يصعب وصف هذه التوقعات كما هو معتاد بأنها تمثل سيكولوجية السوق ، فالسيكولوجية لا تتغير بمثل هذه السرعة ، وتوقعات

السوق كانت تنصب على سعر في حدود (٢٦ - ٢٨) دولارا للبرميل ، ثم تغيرت لتصبح (٢٥) دولارا للبرميل ، وتعالت الأصوات حينئذ بأن سوق النفط ستلحقه كارثة تجر معها العالم كله ، وخاصة مؤسساته المالية والاستثمارية ، إذا انخفض سعر النفط إلى مستوى (٢٠) دولارا للبرميل . ولما وصل سعر السوق إلى هذا المستوى لم تحدث الكارثة المتوقعة ، بل لم يعلن عن إفلاس أي بنك أو مؤسسة نفطية صغيرة أو كبيرة ، ولا زالت المكسيك وفنزويلا والبرازيل ومصر تصارع ديونها وسداد التزاماتها بنفس الأسلوب دون تغير دراماتيكي يذكر . أي ان العالم بقي على حاله بالرغم من وصول السعر إلى ماكان يسمى « سعر الكارثة » . وبوصول سعر النفط إلى مستوى هذا السعر المتدني من وجهة نظرهم ، بدأ سوق النفط والمتعاملون فيه يعدلون توقعاتهم ، فتحرك سعر الكارثة إلى أسفل من (٢٠ - ١٨) دولارا ، ولما لم تحدث الكارثة تعدلت التوقعات من جديد بانخفاض سعر النفط الخام إلى (١٥) دولارا ، ثم إلى (١٢) دولارا ، والحديث الآن هو عن سعر (١٠) دولارا بل أقل عند حلول شهر مارس أو أبريل من هذا العام . والحقيقة ان التوقعات مهمة في التأثير على ما يحدث في السوق ، فمن يوم إلى آخر ، أو من أسبوع إلى آخر ، أو حتى من شهر إلى آخر ، دون الاستناد إلى الاعتبارات الموضوعية للعرض والطلب ، ولكن في الأجل القصير فقط في نهاية الأمر ، ترى ان الذي يتحكم في السوق ليس سيكولوجية هذا السوق في الأساس ، وإنما المحددات الرئيسية للأسعار من العرض الحالي والمتوقع . وهذه بديهية مسلم بها من الناحية الاقتصادية ، وتنطبق

على كافة أنواع السلع من أولية إلى وسيطة إلى نهائية ، ومن زراعية إلى صناعية ، وبدرجات متفاوتة وبفترات زمنية متفاوتة أيضا . فالسعر المحقق في النهاية يتوقف على الطلب الفعلي والعرض الفعلي ، وتصبح سيكولوجية السوق مجرد تاريخ يستخدم في تبرير حيثيات التحديد وطريقة الوصول إلى السعر المحقق ، لا عاملا في تحديده .

فإذا ركزنا على الاعتبارات الموضوعية فان الحد الأدنى الذي يمكن ان يصل إليه سعر النفط في سوق النفط العالمي يتوقف على ثلاثة عوامل موضوعية رئيسية : **أولها بل وأهمها** موقف المملكة العربية السعودية ، وبصفة خاصة فيما إذا كانت تنوي عدم التدخل لتغيير مجريات الأمور وليس التأثير على اعتبارات السوق ، أي فيما إذا كانت المملكة العربية السعودية تنوي إتباع سياسة تهدف إلى معاقبة بعض دول غير الأوبك ، وبصفة خاصة بريطانيا . فإذا كانت المملكة العربية السعودية تنوي التدخل لتغيير مجريات الأمور وعقاب بعض دول غير الأوبك وتلقينها درسا لا يمكن نسيانه ، فانها قد تتبع الأسلوب المسمى باسلوب السعر المحدد (Limit Pricing) وذلك بعرض كميات كبيرة من النفط عند مستوى سعري مرتبط بالكلفة الحدية للانتاج للآبار النفطية السعودية ، بغض النظر عن الكلفة الحدية للانتاج النفطي في الآبار النفطية ذات الكلفة العالية نسبيا خارج المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون ، فإذا كانت ـ مثلا ـ الكلفة المتغيرة في الآبار الحدية لبحر الشمال حوالي خمسة دولارات ، فقد تلجأ السعودية إلى عرض كميات كبيرة من النفط عند

سعر يقل عن خمسة دولارات ويغطي في نفس الوقت التكلفة الحدية للنفط السعودي . وإذا اتبعت المملكة العربية السعودية هذه السياسة فان الحد الأدنى الذي يمكن أن يصل إليه سعر النفط الخام في سوق النفط العالمي يتوقف على الكلفة الحدية لأقل الآبار كفاءة في المملكة العربية السعودية ، مما يعني ان الحد الأدنى لسعر النفط وفقا لهذه الاعتبارات من الممكن ان يكون في حدود (٢ - ٣) دولارا للبرميل . ولكن في الواقع ؛ هذا الاحتمال مستبعد فالسعودية لا تبني سياساتها النفطية على أسس غير موضوعية ، وتبني علاقاتها الدولية على أساس من التفاهم ومناخ من الصداقة ، وهذه الاعتبارات تستبعد عامل الانتقام أو العقاب كأسلوب لحل الازمات . كذلك فان سياسة السعر المحدد هذه القائمة على إغراق الأسواق بالنفط السعودي ، ستؤدي إلى نتائج ضارة على حلفاء السعودية وأصدقائها ، إذ ان التخفيض المتعمد للأسعار لهذا المستوى ، سيؤدي إلى تخفيض بالغ في الايرادات النفطية لا يمكن تحمله بالنسبة لبعض دول مجلس التعاون ، وخاصة البحرين وعمان ، وبعض الدول العربية الأخرى كمصر والعراق والجزائر وليبيا ، كما انها ستخلق مناخا سياسيا معاديا هي في غنى عنه .

اما إذا افترضنا ان المملكة العربية السعودية لن تتبع مثل هذه السياسة التدخلية ، وذلك لاعتبارات موضوعية سياسية واقتصادية ، فإن الحد الأدنى الذي يمكن ان يصل إليه سعر النفط في سوق النفط العالمي ، سيتوقف في الأجل القصير على **الاعتبار الثاني وهو** : حجم الكلفة المتغيرة في مصادر الانتاج النفطي في أكثر الظروف صعوبة

(بحر الشمال والآسكا) . والتركيز هنا هو على الكلفة المتغيرة وليس على الكلفة الكلية ، على أساس ان شركات النفط والدول صاحبة الامتياز لن تقوم بإنهاء وجودها في سوق النفط ووقف انتاجها نهائيا والخروج من السوق لمجرد وجود ظروف وقتية صعبة ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الكلفة العالية المصاحبة لانهاء أعمال مثل هذه الشركات ، لذا فمن المتوقع لها ان تستمر في تحمل مصاريفها الثابتة بغض النظر عن الانتاج ، ولفترة تتوقف على مدى استمرار الأزمة في الأجل المتوسط والطويل . وفي ظل هذه الظروف فان قرار الانتاج يتوقف على ما إذا كان السعر سيغطي المصاريف المتغيرة المتعلقة بالانتاج أم لا ، فإذا كان السعر يقل عن التكلفة المتغيرة فليس من صالح الشركات من الناحية الاقتصادية والمالية الاستمرار في الانتاج أو التوقف عنه . فمن المعروف ان هذه الكلفة المتغيرة تكون في حدود ما بين (٥ - ٦) دولارا للبرميل في بحر الشمال والآسكا . وعلى هذا الأساس يمكن القول بانه استنادا إلى الاعتبارات الموضوعية الحالية والمتوقعة لسوق النفط العالمي والمتمثلة في العرض والطلب والكلفة المتغيرة في مصادر الانتاج الحدية ، فان الحد الأدنى الموضوعي لسعر النفط هو في حدود (٥ - ٦) دولارا للبرميل .

اما الاعتبار الثالث فهو يتمثل في أسعار البدائل ، وهذا العامل يلعب دوراً هاماً في حالة ارتفاع الأسعار ، وليس في حالة انخفاضها ، إلا إذا انخفض العرض من النفط انخفاضا يتناسب مع انخفاض سعره ، ووجود فجوة بين العرض والطلب تقوم البدائل بسدها . وهذا الاحتمال مستبعد ، فهناك ما يكفي من الدلائل على

ان منحنى العرض من النفط ليس فقط منحنى عكسيا Backward Bending في حالة ارتفاع الأسعار ، حيث تنخفض الكميات المعروضة مع ارتفاع السعر ، بل ان منحنى العرض عن النفط يشبه منحنى الطلب إلى حد كبير في حالة انخفاض الأسعار ، حيث تزداد الكميات المعروضة بدلا من انخفاضها كما هو الحال في منحنيات العرض العادية . وسبب هذا السلوك الذي يطابق فيه منحنى العرض من النفط منحنى الطلب عليه ، هو صحة افتراض ان الدول المصدرة للنفط هي دول ذات أهداف ايرادية محددة تتناسب مع حجم طاقتها الاستيعابية .

ووفقا لهذه الاعتبارات فان انخفاض مستوى سعر النفط إلى مستوى مقارب للتكلفة المتغيرة لنفط بحر الشمال أي إلى حوالي (٥ - ٦) دولارا للبرميل ، أمر ممكن . غير ان ذلك لا يعني إنه أمر محتم الوقوع ، فبصفة عامة لا يوجد في الاقتصاد نتائج مؤكدة التحقيق ، ذلك ان الاقتصاد يتناول سلوك الانسان ، وهو سلوك بطبيعته يتسم بالعشوائية إلى حد ما ويصعب التنبؤ به بصورة مؤكدة ، كذلك لا يستبعد ان تتدخل بعض القوى ذات التأثير على السوق كالولايات المتحدة الأميركية مثلا ، لمنع تدهور السعر تدهوراً كبيراً خشية حدوث نتائج ذات طابع سياسي غير مرغوب فيها ، وخاصة في دول أمريكا اللاتينية ؛ وأيضا فمن الجائز حدوث تغير في سعر الدولار بارتفاع قيمته نتيجة لزيادة الطلب عليه ، والتي قد تترتب عن زيادة حجم المعاملات النفطية ، نظراً لانخفاض الأسعار وزيادة الانتاج ، وقد يحدث أيضا ارتفاع في سعر الدولار على ضوء

النتـائج المشجعة الأخيرة عن مسار الاقتصاد الأميركي ، وانتعاش الاقتصـاد العـالي بصفة عامة إذ هو قد يستفيد من انخفاض سعر النفط . ومـع ارتفـاع سعر الدولار يرتفع السعر الحقيقي للنفط ، وبذلك يعطي قوة تعويضية للانخفاض في السعر الاسمي للنفط . أضف إلى هذه الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات سياسية قد تحمل في طياتها مفاجآت غير متوقعة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث وصلت درجة الغليان إلى أقصاها . . لذا يجب التحفظ وعدم اعتبار انخفاض أسعار النفط إلى مستوى التكلفة المتغيرة أمراً محتم الوقوع ، وإنما هو أمر محتمل لا يجب استبعاده أو التغاضي عنه .

الفصل الثاني

السعودية تسترد زمام المبادرة

الفصل الثاني

السعودية تسترد زمام المبادرة

إن التطورات في سوق النفط الدولي في الآونة الأخيرة تشير إلى ان انخفاض مستوى النفط إلى مستوى التكلفة المتغيرة لنفط بحر الشمال ، أي حوالي (٥ - ٦) دولارا للبرميل ، أمر ممكن ومحتمل لا يجب استبعاده أو التقليل من أهميته .

ويرى بعض الناظرين للسياسة النفطية ان السماح لعوامل السوق الموضوعية بأن تتفاعل طبيعيا ، ومن ثم السماح للأسعار بأن تقل إلى أي مستوى يتناسب مع هذه الاعتبارات مهما كان هذا المستوى ، هو أمر غير مرغوب فيه ويدعو هؤلاء إلى ضرورة التدخل لمنع ما يسمى بانهيار الأسعار . والدعوة إلى التدخل تتعدد في محتواها وإطارها . فهناك من يرى ان المسؤولية الكبرى لحماية السوق تقع على المملكة العربية السعودية وحدها ، أو بالتنسيق مع دول مجلس التعاون ، أو في نطاق دول الأوبك . بينما يرى البعض الآخر وخاصة المملكة العربية السعودية إن المسؤولية هي مسؤولية مشتركة يقع العبء الأكبر منها على دول غير الأوبك وخاصة بريطانيا ، وإذا لم تتعاون هذه الدول وتحدد انتاجها وترشّد أسعارها فليس هناك أمل على الاطلاق . ويرى البعض الآخر وخاصة الكويت ، إن المطلوب هو

الوصول بين كافة الأطراف المعنية سواء من دول الأوبك أو غير الأوبك إلى الحد الأدنى من الاتفاق ليشمل ذلك اتفاقا عاما على الحدين الأدنى والأعلى للأسعار ، وحجم الانتاج الذي يتناسب مع هذه الحدود . والواقع ان هذا الاقتراح لا يختلف في جوهره عن النظام التي حاولت الأوبك تطبيقه منذ مؤتمر لندن ، مع تحقيق قدر أكبر من المرونة وتوسيع نطاق الاتفاق ليشمل دول غير الأوبك . ومهما اختلفت الآراء عن أسلوب التدخل أو نطاقه أو كيفية تطبيقه ، فإن السؤال الذي يثار في المقام الأول ويستحق الاجابة عليه هو : **هل من الضروري التدخل ؟** فإذا كانت الاجابة بنعم ، فعندئذ تثار التساؤلات الأخرى عن من الذي سيتدخل ؟ وأسلوب التدخل واطاره وكيفية تطبيقه ؟

إنني لا أختلف مع أحد في ان انخفاض الأسعار انخفاضاً كبيراً سيكون له آثار سيئة على بعض الدول النامية والمصدرة للنفط ، بغض النظر عما إذا كانت أعضاء في منظمة الأوبك أو خارج إطار المنظمة ، ومن هذه الدول نيجيريا وفنزويلا والجزائر وليبيا واكوادور وغابون من دول منظمة الأوبك ، والمكسيك ومصر وعمان والبحرين من دول غير الأوبك . إلا ان التحليل الموضوعي لا بد أن يشير إلى الاحتمالات الايجابية التي يمكن أن تنتج عن انخفاض أسعار النفط ، فبالاضافة إلى إعطاء دفعة للنمو في الاقتصاد العالمي ، هناك تخفيض العبء على الدول النامية التي لم تحقق نجاحا ملموسا في ترشيد الاستهلاك في الطاقة ، وقد كان عبء سداد كلفة استيراد النفط بالعملة الصعبة من أكثر معوقات التنمية في هذه الدول ،

بالرغم من المعونات الملموسة التي قدمتها الدول النفطية الخليجية للدول النامية غير النفطية . إن المحصلة النهائية للنتائج الايجابية والسلبية لانخفاض أسعار النفط ، يصعب التنبؤ بها بصفة قاطعة ، وتتطلب اخضاعها للدراسات الكمية ، إلا انه يبدو ان نتائجها الانتاجية قد تكون أكثر ايجابية في النهاية ، وان كانت نتائجها التوزيعية سلبية ، ونعني تحول الثروة والريع النفطي إلى الدول المتقدمة الصناعية ، على حساب الدول النامية النفطية .

فإذا اقتصر التحليل على القطاع النفطي فقط ، ومع تسليمي بالآثار العكسية لانخفاض سعر النفط على دول مجلس التعاون والدول العربية النفطية الأخرى ، فأنني لا أؤيد التدخل لمنع الظروف الموضوعية السائدة في سوق النفط من أن تأخذ مجراها الطبيعي ، وذلك لاعتبارات متعددة :

أولاً : من الممكن إتباع سياسات داخلية رشيدة لتحييد تأثير انخفاض سعر النفط على دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية النفطية الأخرى .

ثانياً : إن الظروف السائدة في سوق النفط العالمي تختلف اختلافا جذريا عن الظروف التي كانت سائدة في السبعينات ، وان نماذج التدخل التي تمتعت بقدر محدود من النجاح ، وفي ظروف مثالية ، اتسمت بالندرة وبتركيز الموارد النفطية في أيد محدودة . هذه النماذج ذات النجاح المحدود في ظروف مثالية ، لايحتمل لها النجاح على الاطلاق ، في ظروف

التخمة النفطية ، وتركز الانتاج النفطي في أيد متعددة لها ظروف متباينة .

ثالثاً : ومع افتراض إمكانية التدخل في الوقت الحالي ـ وهو أمر مستبعد ـ لمنع الانهيار ، ما الذي يضمن استمرار نجاح التدخل لفترة معقولة ؟ ومن الذي يضمن عدم تكرار الأزمات ؟ فالدور المسكن الذي استخدمته منظمة الأوبك منذ مؤتمر لندن ١٩٨٣ لم يكن ناجحا ، وقد تغيرت الظروف إلى أسوأ منذ ذلك الوقت .

رابعاً : إذا كان من الضروري التدخل فمن سيتحمل مسؤولية هذا التدخل وتضحياته ؟ في الغالب يركز الكتّاب الغربيون على ان المسؤولية عادة تقع على المملكة العربية السعودية بحكم كونها دولة ذات طاقة انتاجية كبيرة واحتياطيات هائلة ، وفي الواقع يعنون بذلك إنه كلما تطلب الأمر تضحية فان السعودية هي التي تتحمل عبأها . اما إذا كان هناك فائدة فيجب ان تقتصر على منتجي غير الأوبك ومستهلكي المنتجات النفطية في الدول الصناعية المتقدمة مشاركة مع حكومات هذه الدول وشركات النفط الكبرى . الواقع الذي لا يمكن انكاره ان المملكة العربية السعودية قد تحملت المسؤولية بكفاءة وجدارة وتعقل واعتدال لفترة طويلة . كما انها تحملت من التضحيات ما يكفي . ففي خلال فترة السبعينات اتسمت سياستها

بالاعتـدال ، وبعـد النظر ، وحاولت قدر استطاعتها ان تدخـل عامل الاستقرار كأحد العوامل الهامة في التسعير والانتاج ، ويكفي ان نلقي نظرة على المشروعات السعودية المتعـددة ، في إطـار منـظمة الأوبك وخارجها ، بما فيها الاسـتراتيجية طويلة المـدى والحـوار مع الدول الصناعية المستوردة للنفط ، كذلك المواقف السعودية داخل منظمة الأوبك وخارجها ، التي تفاوتت ما بين النصح والتحذير ، إلى الحـزم والـتـنـفيذ ، والخـلاف العلني في المـواقف المـوضـوعية ، وبصورة واضحة مع بعض أعضاء المنظمة وذلك من واقع مسؤوليتها .

أما عن التضحية فقد تحملت المملكة العربية السعودية وحدها عبء تحقيق التوازن بين الطلب العالمي والعرض العالمي . أي انه لأول مرة في التاريخ تتحمل دولة واحدة مسؤولية على المستـوى الاقتصـادي العـالمي ، وفي مادة اسـتراتيجية . فماذا كانت النتيجـة ؟ قبلت السعودية ان ينخفض إنتـاجهـا وصادراتها من النفط من عشرة مليون برمـيل يومياً إلى حولي (٢,٥) مليون برميل يومياً في فترة وجيزة ، إلا ان هذه التضحية لم تؤد في النهاية إلى مشاركة الآخـرين في تضحيات السعـودية وبقـدر يتنـاسب مع مواردهم النفـطية وأهـدافهم الانـمائية . إذاً لماذا يطالب الآخـرون بأن تتحمـل السعـودية التضحية مرة أخرى ،

ونتائجها لن تكون مضمونة بل ستكرر الأزمات بنفس الصورة ؟

خامساً : لا بد من التسليم بأن سيطرة السوق على تحديد أسعار النفط وانتاجه أمر لا جدال فيه ، وانه بدلا من محاربة واقع لا يمكن تغييره في الظروف الحالية ، فمن الواجب مساعدة هذا الوضع وتأييده والتعامل في إطاره وقبول نتائجه . وليس معنى ذلك ان تقف دول مجلس التعاون مثلا موقف المتفرج ، وترسم سياساتها على أساس ردود فعل لما يحدث في السوق ، وانما المطلوب ان تتفاعل هذه الدول مع السوق من موقف ايجابي يؤثر فيه ويتأثر به ، فتحدد انتاجها النفطي على أساس قدرتها الاستيعابية وفقا لخططها التنموية والاعتبارات الفنية المتعلقة بالعلاقة بين الانتاج والاحتياطي النفطي . وعلى هذا الأساس تقبل حكم السوق فيما يتعلق بالأسعار .

كذلك فان ايجابية السياسة النفطية في التعامل مع السوق ، تعني ان تحتفظ هذه الدول بحقها في تحديد نوعية التصدير في النفط ، سواء كان من الخام أو المنتجات ، وتحديد الأسلوب التعاقدي الذي يتناسب مع ظروفها . فإذا اتبعت الدول المصدرة مثل هذه الفلسفة الايجابية في التعامل مع سوق النفط ، فان النتائج المتوقعة ستكون أكثر فائدة بكثير من التدخل ومحاولة مواجهة التيار الذي

لا يمكن تغيير اتجاهه . ولن تكون هذه الفائدة مقتصرة على مصدري النفط أو منتجيه فقط وإنما على مستهلكي النفط أيضا والاقتصاد العالمي بأسره . والتاريخ الاقتصادي يؤكد هذه الحقيقة ، فلم يستمر « كارتل » واحد على الاطلاق مهما اختلفت صور ادارته ، بل انهارت كلها ، ومع انهيارها بقي الاقتصاد العالمي بل استمر وازدهر . وتاريخ الكارتلات يكرر نفس الاسطورة من المشاحنات الداخلية والضغوط الخارجية والسياسات غير الواقعية . وفي النهاية يفرض الواقع نفسه ، ولكن بعد ان يكون قدر كبير من الموارد قد استنزف وذهب هباء منثورا .

سادساً : إذا كان من المفيد بل من الضروري ان نسمح للسوق بان يلعب الدور الأساسي وان كان تعريف السوق يشمل السوق الفوري أو المستقبلي أو الخام أو المنتجات ، فانه من اللازم ان نمكن السوق من ان يكتشف حدوده . وهذه الحدود تشمل في المقام الأول ان يكتشف السوق أرضه وسماءه ، أي الحدين الأدنى والأعلى لسعر النفط الخام . وليس هناك مشكلة كبرى بالنسبة للحد الأعلى ، فهو أمر سهل ، حيث يتحدد الحد الأعلى لسعر النفط بكلفة البدائل بالنسبة لأقل المنتجات النفطية إحلالا . غير ان تحديد الحد الأدنى ليس بنفس القدر من السهولة ، فهو كما بينت سابقاً ، يتأثر باعتبارات التكلفة المتغيرة في الآبار الحدية ، والسياسات السعرية للدول النفطية الكبرى .

وهـذه أمـور يمكن التخمين فيها . إلا ان اكتشافها يأتي بالممارسة فقط . وقد واجه العالم ما يسمى بحافة الهاوية النفطية مرات متعددة ، وقد آن الأوان ان نكتشف ما هي هذه الهاوية ، إن وجدت على الاطلاق . قال البعض ان السعودية تخادع خداع الصحراء ، ولقد آن الأوان ان يعلم العالم ان السعودية لم تكن تخادع وانما حذرت من واقع المسؤولية .

سابعاً : إن العامل المهم هو ان هناك بوادر تدل على نجاح السياسة السعـودية في خلق نظام نفـطي يستنـد إلى الـواقعية والمسؤولية . وانـه بالرغم من الضباب والغيوم التي تخفي الصـورة الحقيقية للواقـع النفـطي الجديد ، فان المتعمق والمدقق في تحديد معالم السياسة النفطية السعودية لا يسعه إلا التفاؤل . فما هي معالم هذه السياسة النفطية السعودية الجديدة ؟ وما هي معالم النظام النفطي الجديد المنبثق عنها ؟

بدأت معـالم السياسـة النفـطية السعودية الجديدة من منتصف عام ١٩٨٥ ، وذلك عندما لجأت السعودية ـ بعد ان فشلت في إقنـاع الأعضـاء وغـير الأعضاء في الأوبك بضرورة التعـاون وخـطورة المـوقف ـ إلى إتبـاع أسلوب تعاقدي جديد لتسويق جزء محدود من نفطها ، يقوم على فكرة ما يسمى بتحديد السعر وفقا للعائد الصافي من برميل

النفط المكرر ، بعد خصم تكلفة النقل من البائع إلى المشتري ، ويتم التعاقد مباشرة ودون وساطة بين البائع المنتج للنفط الخام وهو السعودية إلى المشتري المستهلك النهائي للخام أي مصافي النفط الأجنبية ، ويكون سعر للنفط الخام محسوبا على أساس الأسعار السائدة في السوق للمنتجات النفطية المستخلصة من هذا النوع من النفط الخام ، مع الاعتراف بمبدأ المشاركة في الربح بعد خصم تكلفة التكرير ، والاعتراف أيضا بوجود معادلة تصاعدية تعدل أسعار النفط الخام مع التغيرات في أسعار المنتجات النفطية في السوق الفوري ، وتكون مدة التعاقد عدة شهور قابلة للتجديد ، كما تتمتع هذه التعاقدات بالسرية التامة ، على نفس نمط سرية المعاملات التجارية بصفة عامة . ولقد كانت بداية التعامل على أساس متواضع حيث اقتصر التعاقد على كميات محدودة ومع الشركات الأمريكية المكونة للآرامكو ، وتدريجيا بدأت الكميات المتعاقد عليها على الأساس السابق في التزايد حتى وصلت الكميات التي تعاقدت عليها السعودية ، وفقا لمعادلة الناتج الصافي ، حوالي (١,٧) مليون برميل يومياً .

وتدريجيا بدأ نطاق التعاقد في الاتساع ليشمل المصافي الأوروبية وأخيرا المصافي اليابانية ، وبدأت دول أخرى بعد مرحلة من المقاومة والاعتراض تتبع مثل هذا الاطار . فبدأت إيران ونيجيريا وليبيا في التعاقد على نفس الأساس ، وان اختلفت التفاصيل حتى وصلت

الكمية المتعاقد عليها على أساس معادلة الناتج الصافي حوالي (٣) مليون برميل يوميا . أي حوالي (٢٠٪) تقريباً من إنتاج الأوبك وما يزيد عن (٦٪) من حجم سوق النفط الكلي ، أي بنسبة تزيد عن نسبة التعامل في السوق الفوري في فترة السبعينات وبداية الثمانينات . ولقد أصبح هذا النظام على درجة كبيرة من الجاذبية بالنسبة للبائعين والمشترين من أصحاب المصافي . فبالنسبة للمشترين يضمن النظام لهم استمرارية الامدادات وعلى أساس أسعار السوق للمنتجات النفطية والمشاركة في المخاطرة من قبل البائعين . اما بالنسبة للبائعين فهذا النظام يضمن استمرارية التصدير ، وعلى أساس إطار تعاقدي يمكّنهم من التأثير على السوق . والأهم من ذلك انه يمثل أسلوبا ذكيا يمكّن مصدري النفط الخام من الدخول في قطاع المستويات الدنيا للصناعة النفطية (Power Stream) دون تحمل مخاطرة رأس المال والمخاطرة السياسية ، كما انه يعفي تلك الدول من تحمل أعباء الادارة المباشرة في وقت لا تتوفر فيه المهارات الادارية المطلوبة بالأعداد الكافية .

اما من الناحية النظرية فان هذا الاطار التعاقدي يقوم على أساس نظري صحيح ، يستند إلى بديهية يمكن اثباتها تحليليا ، وهو ان التأثير وبالتالي استقرار أسعار النفط الخام يتوقف أساسا على مستويات واستقرار أسعار المنتجات النفطية ، والعكس بالعكس . كما ان هذا النظام يترك للسوق مهمة تحديد الفروق ، وهي مهمة عجزت كافة العقول والكفاءات والخبرات التي ساعدت منظمة الأوبك عن حلها ، إذ أصبحت فروق أسعار المنتجات النفطية هي

التي تحدد الظروف في أسعار الأنواع المتعددة من النفط الخام . كما ان هذا النظام يتمتع بقدر كبير من المرونة ، فكل عقد يعكس بالاضافة إلى الظروف الموضوعية السائدة في السوق ، الظروف الخاصة للبائع والمشتري ، ويعتمد كذلك على التكنولوجيا المطبقة في تكرير النفط الخام ، كما انه يعطي إطاراً عاماً للمنافسة البناءة ، ويبعد فئة المضاربين حيث ان التعامل قائم على أساس تعاقدي دون وساطة أو وسطاء .

إن نتائج هذه السياسة خطيرة للغاية بل انها تمثل انقلابا نفطيا على درجة كبيرة من الأهمية ، ولقد تم تنفيذ المخطط السعودي في هذا الصدد على نمط يُشبه تخطيط المعارك الحربية . فلقد تم تحديد الهدف بأن استقرار سوق النفط لن يتم إلا على أساس تعاقدي ، وانه بدون هذا الأساس سيعتمد السوق أو مقدراته على نشاط المضاربين في المقام الأول ، كذلك فان وجود إطار تعاقدي يعني وجود أسلوب منظم للتأثير ، وان تحقيق هذا الهدف يتطلب إما تطهير سوق النفط الفوري من المضاربين والجو التشنجي القائم على المغالاة والمبالغة والذي نجح في الماضي في خلق جو من الارتباك في سوق النفط العالمي ، أو تحويط السوق الفوري ، وتقليل أهميته وقصره على الدور المفيد الذي كان يلعبه في الماضي كترمومتر يقيس درجات الحرارة . كذلك فان استقرار السوق يتطلب الاقناع العملي لدول غير الأوبك بضرورة التعامل على أساس تعاقدي منظم . والتركيز هنا على كلمتي **الاقناع العملي** ، بعد ان فشلت كافة الجهود لاقناع دول غير الأوبك على أساس من المنطق والجدل ، وكذا التركيز على الاطار التعاقدي

القـائم على الاعتبارات الموضوعية . ولقد حققت السعودية هذين الهدفين بسياسة واحدة وفي وقت واحد . فالتعاقد مع مصافي التكرير الأوروبية والأميركية والتي كانت تعد سوقا طبيعيا لنفط بحر الشمال ، أدى في البداية إلى اضطرار بريطانيا لتصدير نفطها إلى أسواق آسيا ، بعد ان أغلق النفط السعودي أبواب المصافي الأوروبية أمام نفط بحر الشمال وتسويق هذا النفط في آسيا يعني ارتفاعا في الكلفة ، وخاصة كلفة النقل ويتطلب فترات زمنية طويلة نسبيا .

ولجـأت السعـودية مرة أخرى إلى التحذير والمنطق الهادىء وفي بعض الأحيان إلى التهديد المغلف ، ولم تجد هذه التحذيرات آذانا صاغية ، فبدأت السعودية مرحلة جديدة تمثلت في مطاردة نفط بحر الشـمال في أسـواق آسيا ، وذلك بالتعاقد مع المصافي اليابانية على أساس معادلة الناتج الصافي . والسعودية في موقف قوي يتمثل في انخفاض الكلفة نتيجة لقربها من أسواق التصدير ، كما ان لديها طاقة انتاجية هائلة تستطيع ان تضمن للمشترين ، سواء في أوروبا أو آسيا من مصـافي التكرير استيفاء احتياجاتهم الحالية والمتوقعة . ونتيجة لذلك أصبح نفط بحر الشمال لاجئاً إلى حد كبير ، وأصبح لا يجد منفذا لمصافي التكرير إلا من خلال الوسطاء أو المضاربين ، وذلك في إطـار سوق النفط الفـوري . ومع ازدياد المعروض من هذا النفط باستمـرار في سوق النفط الفوري . ومع ازدياد المعروض من هذا النفط باستمرار في سوق النفط الفوري ، وتحول المشترين من مصافي التكرير إلى التعاقد على أساس الناتج الصافي خارج نطاق السوق

الفوري ، اقتصر الطلب في السوق الفوري على الطلب غير المباشر من الوسطاء والمضاربين ، ومن ثم استمر انخفاض أسعار نفط بحر الشمال . ومن دلائل نجاح السياسة النفطية السعودية أنه لا يوجد برميل واحد من النفط السعودي معروضا للبيع من خلال السوق الفوري . وأن حجم التعامل في النفط السعودي في السوق الفوري لم يتزحزح عن الصفر في الشهرين الماضيين على الأقل ، بينما حجم التعامل في السوق الفوري على نفط بحر الشمال مستمر في التناقص حيث يقتصر التعامل على الطلب غير المباشر وعلى المضاربين ، وعدم وجود عرض للنفط السعودي في السوق الفوري في الوقت الذي ازداد فيه انتاج وتصدير هذا النفط بحيث تعدى على حسب تقديرات السوق خمسة ملايين برميل يوميا .

تم كل ذلك دون الخروج عن اطار السوق واحترام الاعتبارات الموضوعية له . فالسعودية حددت حجم الانتاج المرغوب فيه وقبلت لانتاجها السعر الذي يقوم على منتجات هذا الخام ، وفي نفس الوقت الذي قبلت فيه حكم السوق رفضت السماح لأي جهة كانت ان تعبث بنفطها ، فاستمرت في رفض التعامل مع المضاربين والوسطاء ، ووفقا لاعتبارات المضاربة صممت على قبول التعامل على اساس تعاقدي يمكن تفسيره منطقياً ، قائم على المشاركة في الربح ، بل ان هذا النظام يمكن اعتباره قائما على فلسفة الاقتصاد الاسلامي الذي يرفض المضاربة ويحلل المشاركة في الربح . لقد نجحت السعودية في المرحلة الأولى من هذه المعركة بأن جعلت

السـوق الفـوري مسكنـا للاجئين والمضاربين وللنفوط ذات العمر القصـير والتي ترغب في الربح السريع ، وقدمت نموذجا موضوعيا وبنـاءً لدول غير الأوبـك يمكن ان يحقق الفـائـدة للجميع دون التضحية باستقرار السوق .

إذاً فما هو هدف المرحلة القادمة للسياسة النفطية السعودية ؟؟؟

الفصل الثالث

المعالم الرئيسية للنظام النفطي الجديد

الفصل الثالث

المعالم الرئيسية للنظام النفطي الجديد

في الفصل السابق تعرضت للسياسة النفطية السعودية في الآونة الأخيرة ، والتي هدفت إلى محاولة تحقيق الاستقرار في سوق النفط وباسلوب غير تقليدي قائم على محاولة تقديم إطار تعاقدي جديد ، يتسم بالواقعية ويرتبط باعتبارات السوق ويستبعد المضاربة والوسطاء ، وذلك عن طريق تحويط السوق الفوري ، أو تحديد مهامه في حدود ضيقة وفي نفس الوقت محاولة اقناع منتجي غير الأوبك وباسلوب عملي بضرورة تحمل المسؤولية في المعاملات النفطية ، وان الربح السريع لا يعد أسلوبا بناء في الأجل الطويل . ولتحقيق هذه الأهداف فقد اتبعت السعودية أسلوبا تعاقديا جديدا منذ منتصف عام ١٩٨٥ ، يتم التعامل فيه مباشرة بين البائع المنتج والمستهلك النهائي للنفط الخام ، وعلى أساس سعري يربط أسعار النفط الخام بالأسعار السائدة في السوق للمنتجات النفطية ، ويتسم بالمرونة عن طريق معادلات تصحيحية للأسعار ومشاركة في الربح .

ولقد نفذت السعودية هذه السياسة بمهارة حيث تم التعاقد في البداية مع الشركات الأميركية المكونة للآرامكو وذات العلاقة

التـاريخية بصنـاعـة النفط السعـودي ثم ركـزت على المصـافي الأوروبية ، وذلك لمنافسة نفط بحر الشمال على أرضه . وتدريجيا تم زيادة الكميات المتعاقد عليها وفقا لهذا الأسلوب وتم توسيع نطاق التعاقدات لتشمل المصافي الآسيوية ، وبذلك طاردت نفط بحر الشمال في الأسواق الآسيوية . وكانت النتيجة ان سلكت دول نفـطية أخـرى نفس الـسلوك ، مما أدى إلى تدعيم هذا الأسلوب التعـاقـدي الجـديد ، وزيادة أهميته النسبية ، بحيث وجـدت النفـوط المنافسة نفسها محاصرة وغير قادرة على التعامل المباشر مع المستهلك النهائي للنفط الخام ، فاقتصر منفذها على السـوق الفـوري الـذي أصبح معقلا للمضاربين والوسطاء ، فانخفض سعـر نفط بحـر الشـمال بمعـدلات سريعـة نتيجـة لانخفـاض حجم التعـامـل فيه وتفضيل المستهلكـين النهائيين التعـامل على أساس تعاقدي مرتبط بسوق المنتجات النفطية . وأكبر دليل على نجاح السياسة النفطية السعودية ، انه بالرغم من انخفاض أسعار النفوط المنافسة ، وبالرغم من زيادة السعودية لصادراتها النفطية زيادة ملموسة ، لا يوجد برميل واحد من النفط السعودي معروضا للبيع من خلال السوق الفوري ولمدة ليست بقصيرة .

واضح إن هدف هذه المرحلة من السياسة النفطية السعودية هو أخذ زمام المبادرة مرة أخرى ، على أساس واقعي هذه المرة عن طريق التسليم الـواضـح والصريح بضرورة الالتزام باعتبارات السوق الموضوعية ، والاعتراف بالتغيرات الجوهرية التي حدثت

في صناعة النفط الدولية ، مع عدم التضحية بحق السعودية في اتباع سياسة مستقلة بالنسبة لنفطها وعدم الرضوخ لضغوط المضاربة غير البناءة ، وتفضيل التعامل على أساس تعاقدي والمشاركة في الربح ، وتحمل قدر معقول من المخاطرة التجارية المعتادة .

ولقد استطاعت السعودية استرداد زمام المبادرة في سوق النفط ، وهو أمر طبيعي لدولة تملك أكبر الاحتياطيات النفطية وأكبر طاقة انتاجية في العالم ، وفي وقت لا زال النفط يلعب فيه دوراً رئيسياً في مجال الطاقة . **المهم هنا كيف تستطيع السعودية تدعيم هذا الانجاز الهام ، واستخدام زمام المبادرة للمشاركة في وضع معالم النظام النفطي الجديد ؟؟**

في نهاية المرحلة الأولى لاسترداد السعودية لزمام المبادرة ستبدو صورة العالم النفطي مشابهة إلى حد كبير للظروف التي سادت في بداية السبعينات . وهذه الظروف تتمثل في وجود معالم أساسية مشابهة في الشكل ، وان اختلفت في المحتوى ، فسيكون في هذه المرحلة إطار تعاقدي ذو فترة زمنية معقولة ، قائم على التزامات متبادلة وعادلة مرتبطة بالظروف الموضوعية للسوق والظروف الخاصة للمتعاملين ، كما كان هناك في بداية السبعينات أساس تعاقدي تناسب مع الظروف الموضوعية التي كانت سائدة في تلك الفترة . والفرق هنا بين الاطارين التعاقديين ، هو ان الاطار التعاقدي لفترة بداية السبعينات ارتبط بالنفط الخام فقط ،

وبإسلوب تسعير قائم على التحديد ، دون مراعاة للعلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية ، بينما يقوم الاطار الجديد على ربط التعامل في النفط الخام وعلاقته بالمنتجات النفطية ، وعلى أساس سعري يقوم على اعتبارات السوقين الرئيسيين للنفط الخام وللمنتجات النفطية ، والابتعاد عن التحديد وتوخي المرونة ، كذلك فان الاطارين التعاقديين يتشابهان في قصر التعامل على العلاقة المباشرة بين البائع المنتج والمستهلك النهائي للنفط الخام ، وعدم إعطاء المجال للوسطاء والمضاربين . ومن ناحية أخرى ففي بداية السبعينات كانت قيادة السعودية أمرا مسلما به نظراً لأهمية السعودية من الناحية النفطية . وفي نهاية المرحلة الجديدة التي نعيشها الآن ستسترد السعودية مركزها القيادي الطبيعي في سوق النفط ، بعد أن تكون قد تمكنت من استرداد زمام المبادرة مرة أخرى وبذا يصبح للسوق النفطي مركز ثقل وتوجيه بعد أن اتسم الوضع وخاصة في بداية الثمانينات بعدم التركيز والتخبط في القرارات ، وتعدد القيادات .

اما من ناحية الظروف الموضوعية فأوجه التشابه كبيرة بين بداية السبعينات والوضع الجديد ، ففي بداية السبعينات كانت اعتبارات الأجل الطويل تتحكم في الطلب والعرض ، فالارتفاع في الطلب في ذلك الوقت كان نتيجة وردة فعل للانخفاض الذي حدث في أسعار النفط الخام في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ، وكان ذلك مصحوبا كما هو الحال الآن بتغير جوهري في صناعة النفط الدولية ، حيث انكسرت هيمنة شركات النفط

الكبرى ، عندما دخلت الشركات المستقلة لسوق النفط . اما من ناحية العرض فلقد كان انخفاض الأسعار في الخمسينات نتيجة للزيادة الكبيرة التي حدثت في العرض المتاح من النفط إثر الاكتشافات التي حدثت في ذلك الحين خارج المناطق التقليدية للنفط ، وبصفة خاصة اكتشاف النفط في ليبيا . اما في الوقت الحالي فقد انخفض الطلب نتيجة لاعتبارات الأجل الطويل ، وكردة فعل للارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار في السبعينات ، وليس لمجرد انخفاض وقتي لسعر النفط مرة أو مرتين ، وإنما لشيوع التيار الارتفاعي ، وتوقعات استمراره . وصاحب ذلك حدوث تغيرات جوهرية في هيكل الصناعة النفطية حيث انكسرت هيمنة منظمة الأوبك في قدرتها على تحديد الأسعار والتحكم في السوق ، وذلك نتيجة لدخول منتجين جدد كما حدث تماما في نهاية الخسمينات .

وبالنسبة لجانب العرض فقد إزداد المعروض زيادة كبيرة نتيجة للاكتشافات الهائلة التي حدثت في السبعينات وخارج المناطق التقليدية للنفط ، وعلى هذا الأساس فانه من ناحية المحتوى والنتائج الحالية ، تشبه المرحلة الحالية نهاية الخمسينات وبداية الستينات : وفرة نفطية ، وطلب معتدل ، وعدم وجود تركز أو هيمنة تتحكم في السوق ومقدراته . اما من وجهة نظر الأبعاد المستقبلية للمرحلة الحالية فهي تشبه إلى حد كبير بداية السبعينات ، فالاعتبارات الطويلة الأجل هي المحدد الموضوعي لظروف السوق ، والاطار التعاقدي بدأ يستعيد فعاليته ، والقيادة

والمبادرة قد عادت لمن تؤهلهم مواردهم النفطية لتحمل هذ
المسؤولية .

اما عن النتائج المستقبلية ؛ فكما أدت ظروف الخمسينات
تحسن كبير في الأهمية النسبية للنفط ومنتجيه في نهاية الستينات وبد
السبعينات ، فليس هناك ما يمنع من عودة عقارب الساعة إلى تحـ
في الأهمية النسبية للنفط في بداية التسعينات وحتى أواخر هذا الق
كردة فعل لاعتبارات الأجل الطويل التي ستنتج عن الانخفاض
الأسعار في بداية الثمانينات . وهكذا يعيد التاريخ نفسه بتكرار نف
الظروف . فهل يعيد التاريخ نفس النتائج ويسترد النفط أه
النسبية كما كان الحال في بداية السبعينات ؟؟

الاجابة تتوقف على الكيفية التي نعالج بها الظروف الموضوعي
الوقت الحالي ، وكما اتسمت سياساتنا في الخمسينات والستي
بالصبر والتأني وعمل الحسابات وعدم السعي وراء الربح السري
حقق في النهاية نجاحاً باهراً قلب موازين الأمور رأساً على عق
فاستردت الدول المصدرة للنفط حقها الطبيعي في ادارة مو
النفطي تسعيراً وانتاجاً ، وارتفعت الأهمية النسبية للنفط إلى
مستوى وصلت إليه منذ اكتشاف هذه المادة الأولية الاستراتيج
ولا بد من الاعتراف بان سياسة السبعينات كانت فاشلة في تا
المكاسب التي تم انجازها ، مما أدى إلى فقدان فرصة كبيرة لاست
المورد النفطي لاحداث تغيير جذري ليس في الايرادات النفـ
وانما في أهمية وموقع الدول النفطية ممثلة لدول العالم الثالث في

السياسية الدولية ، وكانت كل الظروف ملائمة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق كافة أهدافنا ومطالبنا السياسية العادلة سواء المتعلقة بالقضايا المحددة والمزمنة لاسترداد أراضينا المحتلة أو بالنسبة للقضية العامة والتي تتعلق باستعادة الأمة العربية لمكانها اللائق والطبيعي على الخريطة الدولية . وسبب ذلك ودون الدخول في التفاصيل اضاعتنا لفرص عديدة وابتعادنا عن الحكمة وبعد النظر وتشرذم قراراتنا وتفضيل السعي وراء الربح السريع على المكاسب الحقيقية للأجل الطويل ، التي تتمثل في بناء اقتصاد قوي ومتوازن قادر على النمو ، ينتج بكفاءة ويوزع بعدالة .

فما هو المطلوب الآن ؟

المطلوب ان تستخدم المملكة العربية السعودية الظروف الموضوعية الحالية وبعد ان استردت زمام المبادرة في وضع سياسة نفطية قائمة على اعتبارات الأجل الطويل . ومن الصعب تحديد المعالم الدقيقة لهذه السياسة في هذا المقام ، ولكن يمكن أن نلقي بعض الضوء على الأهداف التي أرى بتواضع بانها تستحق قدراً كبيراً من الأهمية .

أولا : ان السياسة النفطية الجديدة يجب ان تعني في المقام الأول ، بضرورة إطالة عصر النفط إلى أكبر فترة زمنية ممكنة . فلا زالت احتياطياتنا النفطية هائلة وتفوق بكثير احتياجات اقتصادياتنا من الطاقة . كذلك فان اقتصادياتنا لا زالت نفطية في الأساس ، وذلك لعدم نجاح سياسات السبعينات في بناء هيكل اقتصادي

متوازن . فإطالة عصر النفط يعطينا فرصة جديدة لتحقيق ما فاتنا في الماضي بشرط الا نعود مرة أخرى إلى إهدار الموارد الأساسية في اقتصادياتنا . وإطالة عصر النفط لن يتم بالتمني أو المبالغة بالتفاؤل ، وانما يتطلب سياسة سعرية واقعية وسياسة انتاجية رشيدة ، وتخطيط لقطاعاتنا النفطية باسلوب علمي دقيق يحدد الهدف الانتاجي الكلي من النفط الخام وتوزيعه بين الأسواق الداخلية والخارجية ، ويضع خطة تصديرية تحدد التوزيع النسبي الأمثل للتصدير من النفط الخام والمنتجات النفطية . وتخطيط القطاع النفطي يتطلب أيضاً ان نحدد بوضوح المجال السوقي الحيوي لنفوطنا ، وان نحدد أيضاً نوعية ومعالم صناعتنا التكريرية النفطية وبنظرة علمية نربط هذه الصناعات بالصناعات الأخرى القائمة عليها .

ثانيا : إن السياسة النفطية القائمة على إطالة عصر النفط ، تعني انه من الضروري أن يكون لنا تأثير على أهم مستويين من مستويات الصناعة النفطية على الأقل ، وهما مستوى الاكتشافات النفطية الذي يحدد حجم المتاح من النفط في الأجل الطويل ، والانتاج النفطي الذي يحدد الطاقة الانتاجية المتاحة للعرض في أي وقت . اما المستوى الثاني الذي لا بد ان يكون لنا فيه قدرة على التأثير ، فهو مستوى توزيع المنتجات

النفطية ، إذ أن هذا المستوى هو أهم المستويات ، فله الصلة المباشرة بالمستهلك النهائي ، الذي يسيطر في النهاية في أسواق دول ذات اقتصاديات تقوم على سيادة المستهلك . وليس هناك ما يدعو على الاطلاق بان نشتت مواردنا الادارية والمالية وأموالنا في المراحل الأخرى للصناعة النفطية . فمصافي النفط سواء كنا نملكها أو لا نملكها ستقرر شراء نفوطنا أو نفوط غيرنا وفقا لشروط البيع والشراء العادية القائمة على المنافسة بغض النظر عن الملكية . وينطبق نفس المنطق على مرحلة النقل ، فالناقلات ستوجد طالما كان هناك سوق للنفط ومنتجاته ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الناقلات مملوكة لنا أو لغيرنا . فالتركيز على المستويين لا يعني امتلاك وإدارة هذه المجالات بهدف التحكم والسيطرة ، فذلك أمر مستحيل ، وإنما بهدف القدرة على التأثير الفعال والمشاركة الايجابية ، وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في صنع قرارات الأسواق الفرعية المتعلقة بهذين المستويين .

ثالثا : إن السياسة النفطية طويلة الأجل يجب ان تضمن لنا القدرة على التأثير على مقدرات النفط نفسه بمعنى أن تكون لنا القدرة على تحديد نهاية عصر النفط ، وهو أمر واقع . ومن المصلحة ان نشارك في البناء المنظم لعصر النفط ، بدلا من ترك تحديد مصير النفط في

أيدي الآخرين . والترجمة العملية لهذا الهدف هو ان ندعم استثماراتنا في البدائل . ولقد كانت ضرورة ذلك واضحة منذ فترة طويلة وساهمت بقدر كبير في الانخفاض الهائل الذي حدث في الطلب على النفط .

وسياسة البدائل تتطلب موردين أساسيين . المورد الأول هو توافر التكنولوجيا التي يمكن بها توفير بدائل فعالة وبكميات وفيرة . والمورد الثاني وهو مورد تقليدي يتمثل في رأس المال ، مع فارق كبير بين استثمارات البدائل والاستثمارات الأخرى من حيث ان استثمارات البدائل تتطلب رؤوس أموال هائلة . والوضع الحالي يتمثل في ان التكنولوجيا متاحة ولكنها ليست في حوزتنا ، ورأس المال أيضا متوفر لدينا ، ومن ثم فان عناصر وضع سياسة للبدائل موضع التنفيذ متوافرة ولا ينقصنا إلا المشاركة . وليس معنى ذلك ان نضع الجزء الأكبر من أموالنا في هذه الاستثمارات ، فهذا استثمار ذو درجة عالية من المخاطرة ، وانما المطلوب ان نطبق القواعد العلمية للاستثمار القائمة على التنويع والعلاقة بين العائد والمخاطرة .

خامسا

رابعا : تلعب المملكة العربية السعودية الدور الأساسي في السياسة النفطية الجديدة ، ولفعالية هذا الدور يتحتم على دول مجلس التعاون الخليجي أن تدعمه لتحقيق

النجاح لهذه السياسة ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار ان اقتصادياتها متشابهة ، مما يؤدي إلى منافسة بينها في الأسواق الطبيعية للنفط الخام وللمنتجات النفطية . ولقد حقق مجلس التعاون الخليجي إنجازات في المجال النفطي ، حيث يتواجد الأفراد والمؤسسات التي يمكن ان تتحمل مسؤوليات التخطيط والتنسيق والمتابعة للمرحلة القادمة في إطار مجلس التعاون الخليجي .

: لا بد من الاعتراف بان نتائج الوضع الحالي في سوق النفط الدولي ، وخاصة إنخفاض الأسعار سيكون له أضرار بليغة في الأجل القصير على اقتصاديات عديد من الدول العربية ، وخصوصا الاقتصاد المصري ، وعلى نجاح السياسة النفطية في الأجل الطويل . ولا بد ان تأخذ في الاعتبار النواحي الاستراتيجية والسياسية وأهمية وحدة المصير ، وان ما يحدث في أي منطقة من مناطق العالم العربي ينعكس في النهاية على باقي المناطق . هذه حقيقة جغرافية لا يمكن إغفالها ، ولن تنجح السياسة النفطية في الأجل الطويل ما لم تحاول ان تخفف من حدة الآثار العكسية لسياسة الأجل القصير على بعض الدول العربية . ويتطلب الأمر تشكيل صندوق لتخفيف الأعباء أو برنامج للمساهمة في الأجل القصير لتمكين هذه الدول من تفادي أزمات اقتصادية ذات أبعاد سياسية تعصف

بالوطن العربي .

إن المرحلة التي نمر بها الآن تذكرنا بأحداث عام ١٩٦٧ حيث حدثت نكسة عسكرية أدت إلى تلاحم ومشاركة في المصير لم يسبق لهما مثيل ، ومؤتمر الخرطوم الذي كان بارقة أمل في ذلك الجو المظلم حين وضع برنامجا عمليا قائما على مبادىء محددة لتمكين الأمة العربية من استرداد كرامتها بالتعاون الموضوعي ، حيث ساهمت الدول العربية القادرة في بناء القدرة العسكرية للأمة العربية . وكان انتصار أكتوبر ١٩٧٣ هو ثمرة المجهود العربي المشترك . والآن تواجه الدول العربية أزمة اقتصادية خانقة وبدرجات متفاوتة . والظروف المادية للدول التي ساهمت في البناء العسكري في عام ١٩٦٧ كانت أقل قدرة مما هي عليه الآن . فهل تعود روح المشاركة والمصير المشترك ، ويكون هناك أمل في تحقيق برنامج يمكّن هذه الدول العربية من الخروج من الأزمة الاقتصادية كما مكّنها في الماضي من الخروج من الأزمة العسكرية ؟ . .

الفصل الرابع

السياسة الأميركية وشركات النفط الكبرى والنظام النفطي الجديد

الفصل الرابع

السياسة الأميركية وشركات النفط الكبرى والنظام النفطي الجديد

إن نجاح السياسة الخارجية لأي دولة وخاصة تلك السياسة ذات الأبعاد الدولية ، والتي لا تقتصر على المجال الاقليمي ، يتوقف إلى حد كبير على ما يسمى بالجبهة الداخلية . فالسياستان الداخلية والخارجية يمثلان وجهين لعملة واحدة ، ومعالم احداهما وفعاليتها تتوقف على الوضع القائم والمتوقع للجبهة الأخرى . وتزداد أهمية هذا الارتباط إذا كان نطاق السياسة الخارجية يتعلق في الجوهر بكل من القوتين العظمتين ، حيث يصبح من الضروري أن تكون الحركة محددة المعالم ، وواضحة الأهداف ، ومتوخية للحذر والدقة . فالدول الكبرى قادرة بحكم مواردها العسكرية والاقتصادية الهائلة على أن تؤثر تأثيراً بالغاً على أوضاع الدول الأخرى ، كما أن قدرة هذه الدول العظمى على إلحاق الضرر ، حتى وإن كان لفترة قصيرة ، أمر لا يمكن اغفاله . ويقع النفط في موقع يجعله من هذه النوعية ، أى أن السياسات المرتبطة به ذات شمول وعمومية لا يمكن إغفالها ، وان المجال الحيوي لهذه السياسة يؤثر ويتأثر بالدول العظمى . فاعتماد الصناعة الأوروبية والغربية بصفة عامة ، والولايات المتحدة

الأميركية بصفة خاصة ، على النفط يفوق في أهميته أية مادة أولية أخرى مهما كانت قيمتها ودورها في العملية الانتاجية .

وعلاقة الولايات المتحدة الأميركية بالنفط علاقة مزدوجة من ناحية ، وتاريخية من ناحية أخرى . فلقد كان لها ولا يزال انتاجها النفطي ، وهو وإن تفاوتت كمياته ومستوياته ومدى تأثيره على الاقتصاد الأميركي ، إلا انه سيبقى من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأميركية . كما ستظل شركات النفط الكبرى وغالبيتها أميركية قوة مؤثرة على تكوين السياسة الأميركية الخارجية ، كما وستستمر في لعب دور هام كأداة مكملة للأدوات التقليدية للسياسة الخارجية الأميركية . كما أن ارتباط النفط بالولايات المتحدة الأميركية له أبعاد تاريخية ، فمنشأ الصناعة النفطية يجد جذوره الفعلية في الولايات المتحدة الأميركية ، كما إنها كانت معقلاً لأول نظام لادارة الأسعار والانتاج عرفه العالم ، واستمرت مصدراً ـ وان كان بصورة غير مباشرة ، في مرحلة تاريخية لاحقة للمرحلة الأولى ـ لتدعيم نظام إدارة الأسعار والانتاج في سوق النفط الدولي . فالسياسة الأميركية كانت بمثابة المظلة الواقية لشركات النفط الكبرى المعروفة « بالأخوات السبع » حمتها من لهيب الصحراء ودعمتها في سياسة التنقيب عن النفط والحصول على أكثر الامتيازات النفطية ملائمة عندما ازداد نشاطها خارج الحدود الأميركية . ودور السياسة الأميركية في مرحلة مابعد نظام الأخوات السبع ـ أي في مرحلة ارتفاع الأهمية النسبية للأوبك في نهاية الستينات والسنوات الأولى من السبعينات ـ دور لايكاد أن يكون عليه خلاف . فلقد ارتفع سعر النفط ارتفاعاً

كبيراً في هذه الفترة ، وكان هذا الارتفاع في مراحله الأولى مناسباً لأغراض السياسة النفطية الأميركية ، وهي وان كانت لم تؤيده إلا أنها لم تعارض تلك السياسة . فلقد كان من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية أن ترتفع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وذلك لاعطاء دفعة قوية للاستثمارات النفطية في داخل الولايات المتحدة ، والتي شهدت انخفاضاً كبيراً منذ نهاية الخمسينات مما بدأ يهدد الانتاج الأميركي من النفط .

وللنفط الأميركي أبعاد استراتيجية تفوق قيمته الاقتصادية ، ومن نتائج الانخفاض في الانتاج النفطي ، أن تحولت الولايات المتحدة ولأول مرة الى دولة مستوردة للنفط بعد أن كانت مصدرة له . كما أن زيادة أسعار النفط على المستوى الدولي يخدم غرضاً آخر ، وذلك باعطاء دفعة قوية ليس فقط للنفط الأميركي وانما يزيد من فرص الاستثمارات في البدائل ، وكان ذلك كبوليصة تأمين إذا لم تنجح سياسة زيادة إنتاج النفط داخل الولايات المتحدة وخاصة بعد ان زاد الاعتماد على نفط دول الشرق الأوسط ، والتي كانت لا تعد من وجهة نظر السياسة الأميركية في نطاق الدول الصديقة التي يمكن الاعتماد عليها في تدعيم السياسة الأميركية . ولقد لعب التيار الناصري حتى نكسة ١٩٦٧ دوراً كبيراً في الحاق الذعر بالسياسة الأميركية ومصالحها في المنطقة العربية . ولقد يكون من المفيد هنا أن نشير ، لا على سبيل الصدفة ، إلى اتفاق أهداف السياسة الأميركية مع أهداف شركات النفط الكبرى وان اختلفت مبررات هذه الأهداف . فارتفاع أسعار النفط كان مرغوباً فيه بالرغم من المعارضة الظاهرية لشركات النفط

الكبرى ، وذلك رغبة منها في تحسين ربحيتها بعد أن وصلت إلى أدنى المستويات نظراً للتغيرات الهيكلية التي حدثت في سوق النفط في أواخر الخمسينات بعد دخول الشركات المستقلة ونجاحها في كسر حلقة احتكار الشركات السبع الكبرى . بالاضافة الى ذلك فان ارتفاع أسعار النفط كان ضرورياً لكي تبرر شركات النفط الكبرى استثماراتها خارج المناطق التقليدية ، وزيادة التنقيب في مناطق ذات كلفة عالية ، كاستثمارات بحر الشمال والآسكا ، والتي لم يكن في الامكان تبرير استغلالها الأقتصادي ما لم ترتفع أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً يكفل تغطية التكلفة الحدية المرتفعة للانتاج النفطي في المناطق الجديدة . كذلك كان ارتفاع الأسعار متفقاً تماماً مع سياسة التنويع جغرافياً ونوعياً حتى تتمكن هذه الشركات من ترحيل استثماراتها ورؤوس أموالها القائمة بالفعل من منطقة الشرق الأوسط تحت ضغط التيار الوطني القومي القوي الذي كان يمثله التيار الناصري ، وخاصة بعد فشل الغزو الثلاثي في عام ١٩٥٦ ، وازدياد التأييد الشعبي لتأميم المصالح النفطية وما تلا ذلك من الوحدة المصرية السورية ، والثورة العراقية ، ونجاح الثورة الجزائرية في تحقيق الاستقلال . وقد كلف الاستقلال الجزائر ثمناً باهظاً بشرياً واقتصادياً ، تطلبت إعادة البناء ضرورة التحكم في كافة الموارد المتاحة ، هذا مع الحساسية الكبيرة للتعامل مع الأجنبي سواء كان سياسياً أو تجارياً .

أما عن مساهمة السياسة الأميركية في محاربة نظام الأوبك ، وتحويل ارتفاع الأسعار بعد أن وصل إلى مرحلة لم تعد مقبولة من

وجهة نظر السياسة الأميركية إلى تخمة نفطية وتيار انخفاض في الأسعار ، وأزمات من نوع جديد لعب الدور الأميركي فيها مركز الزعامة ، فسياسة كيسنجر بعد المقاطعة العربية أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ مثلت الاستراتيجية الأساسية لتحييد منظمة الأوبك أولاً ، ثم خلق ظروف موضوعية تتحول فيها الندرة النفطية إلى وفرة نفطية . فكان إنشاء وكالة الطاقة الدولية من الدول الصناعية المتقدمة المستوردة للنفط ، وكان تشكيل المخزون الاستراتيجي والمخزون التجاري غير العادي ، ووضع الأسس الرئيسية للمشاركة في الموارد النفطية المتاحة في أوقات الأزمات ، وتنسيق السياسات المتعلقة بالترشيد ، والاستخدام الفعّال للسياسات الضرائبية للتأثير على هيكل الأسعار الداخلية لضمان نجاح حركة الترشيد . وكان ارتفاع الأسعار من ناحية أخرى كفيلاً بتشجيع الاستثمارات في التنقيب عن النفط في أماكن متعددة من العالم ، لم تكن تدخل في الحسابات النفطية قبل ارتفاع الأسعار ، ولقد نجحت السياسة الكيسنجرية نجاحاً منقطع النظير فالوفرة النفطية أصبحت واقعاً لايمكن إنكاره ، والتيار الانخفاضي للأسعار أصبح تياراً جارفاً يصعب إيقافه ، ومنظمة الأوبك أصبحت إسماً بعد أن كانت أسداً يحسب له الحسابات ، وانتاج دول غير الأوبك أصبح المحدد الرئيسي للأسعار من خلال السوق الفوري ، بعد أن كان لا يؤثر في الأسعار بل يتأثر بها فقط .

ويبدو أن السياسة الأميركية في المجال النفطي في الوقت الحالي ، بدأت تخشى من نتائج التمادي في تطبيق الاستراتيجية الكيسنجرية

فلقد ترتب على حالة الارتباك والاضطراب وعدم الاستقرار التي سادت سوق النفط الدولي في أعقاب الثورة الايرانية وحتى الآن نتيجتان هامتان يمثل كلاً منهما عاملاً من عوامل القلق على الأقل للسياسة الأميركية.

النتيجة الأولى : تتمثل في تحديد المصادر المؤثرة على سوق النفط الدولي ، وعدم وجود مصادر للقرارات واضحة يمكن مواجهتها . وبالرغم من أن الفلسفة الأميركية تقوم على اقتصاديات اليد الخفية ، إلا أنها من الناحية العملية تعارض اليد الخفية إذا كانت غير أميركية . ولقد وصل الحال في السوق النفطي إلى وضع أصبح فيه تصريح واحداً أو موقف واحد يغير مجريات الأمور في سوق النفط الدولي مع انعاكسات خطيرة على الأسواق الأخرى وخاصة الأسواق المالية .

النتيجة الثانية: وهي ذات أهمية قصوى في الحسابات الأميركية ، وتتعلق بوضع الاتحاد السوفييتي ، ودوره في مجريات الأمور الاقتصادية ، والتي لها أبعاد استراتيجية تفوق بكثير أبعادها السياسية . إن هذا الاعتبار كان ولا يزال من أهم الأمور المؤثرة على السياسة الأميركية بصفة عامة . ولقد ازدادت الحساسية بالنسبة لهذا الموضوع منذ تولي الرئيس « ريجان » لشئون الحكم في الولايات المتحدة الأميركية ، والعودة إلى المنطق التقليدي الأميركي الذي كان سائداً قبل الرئاسة التي لم تستمر طويلاً للرئيس « كيندي » . فالنظرة المعادية للاتحاد السوفييتي ومحاربته اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً إذا لزم الأمر ، قد عادت مع صعود الرئيس « ريجان » الى الحكم ، حيث

استبـدلت سياسـة التعـايش والتي ازدهـرت في عهـد الـر
« نيكسـون » بسياسـة المـواجهـة للاتحاد السوفييتي بل ومحاربة
اقتضى الأمر . والدور السوفييتي من وجهة نظر السياسة الأميركـ
ازداد أهمية في المجـال النفـطي في الآونـة الأخـيرة ، فمن الـ
الاسـتراتيجية اقـترب الاتحـاد السـوفييتي من مصادر الاحتياط
النفـطية الهـائلة في منـطقـة الشرق الأوسط بعـد غزوه واحتـ
لأفغانستان ، كما أن تغير الأوضاع في إيران بالرغم من معاداة ا
الايراني للشيوعية ، يعـد مكسباً غير مبـاشر لاسـتراتيجية ا
السـوفييتي وذلـك للعـداء التـاريخي الكبير للحكم القائم في
للولايات المتحدة الأميركية .

أمـا من النـاحية الاقتصادية النفطية فلقد بدأ الاتحاد السـ
يلعب دوراً هاماً في السنوات الثلاث الأخيرة ، فتحول مركز
النفطية من الأوبك الى غير الأوبك ، حيث يمثل الاتحاد السـ
منتجـاً حدياً هامـاً للنفط في داخـل نطاق غير دول الأوبك
استعـداد الاتحـاد السـوفييتي بحكم فلسفتـه السياسية للتـ
بالاعتبـارات الاقتصـادية ، اذا تعارضت مع الاعتبارات الـ
ذات الـطابـع الاستراتيجي . أي أنه إذا كان من مصلحة
السوفييتي اقتصادياً أن لا تنخفض أسعار النفط حفاظاً على إ
من العملة الأجنبية ، بينما كان من مصلحته السياسية الاستـ
أن يحدث العكس لَفَضّـل الاتحـاد السـوفييتي المصلحـة الـ
الاستراتيجية على الاعتبارات الاقتصادية . ومعنى ذلك أن
السـوفييتي وجد نفسه في أوقات متعددة في موقف المبادرة بـ

بسياستـه النفـطية ما يحدث في سوق النفط الدولي . فالاجراءات السوفييتية داخل نطاق غير دول الأوبك ، وعلى المستوى الحدي عادة ما يتبعها اجراءات مماثلة ـ وخلال فترة قصيرة ولأسباب تجارية محضة ـ تتعلق بالمنافسة من قبل دول أخرى من دول غير الأوبك . ومع ازدياد الأهمية النسبية لدول غير الأوبك ، فسرعان ما تجد منظمة الأوبك وتحت اعتبارات ضغط السوق أنها مضطرة لاتخاذ اجراءات مماثلة أو متعارضة وفقاً للوضع السائد في منظمة الأوبك . ولقد ازداد التأثير السـوفييتي على سوق النفط الـدولي ازدياداً كبـيراً في الآونة الأخيرة بصورة لا تتناسب مع المحصلة النفطية من إنتاج واستهلاك وتصدير للاتحاد السوفييتي وحلفائه .

ولقد كان هذا الازدياد للدور السوفييتي في سوق النفط الدولي من أهم عوامل القلق بالنسبة للسياسة الأميركية ، وخاصة مع ازدياد جو عدم الثقـة ، وتعدد مصادر القرار ، وشيوع اليد الخفية في السوق النفـطية التي لا يمكن تحديد موقعهـا بصـورة تمكن من اتخـاذ الاجراءات الوقائية . وإذا أضفنا الى ذلك الاعتبارات الاقتصادية التي تتمثل في خشية التأثير العكسي لاستمرار انخفاض أسعار النفط على ربح رؤوس الأموال الأميركية المستثمرة في المناطق غير التقليدية لانتاج النفط ذات الكلفة العالية ، والتأثير العكسي أيضاً على برنامج تنمية بدائل الطاقة ، لأمكن القول بأن من أهداف السياسة الأميركية الحالية أن ترى العودة إلى نوع من الاستقرار في السوق النفطي ، ووضع حد للتيار الانخفاضي في أسعار النفط ، والعودة إلى وضع منظم يمكن التنبؤ به فيما يتعلق بمصادر القرارات النفطية .

الفصل الخامس

تدعيم الجبهة الداخلية
شرط نجاح السياسة النفطية الجديدة

الفصل الخامس

تدعيم الجبهة الداخلية شرط نجاح السياسة النفطية الجديدة

تعرضت في الفصول السابقة إلى التغيرات التي حدثت في سوق النفط الدولي ، وركزت بصفة خاصة على سياسة المملكة العربية السعودية الأخيرة ، حيث تمكنت بموجبها من استرداد زمام المبادرة في السوق النفطي . وتم ذلك عن طريق خلق وتدعيم سوق تعاقدي جديد يربط بين سوقين ، الأول سوق النفط الخام ، والثاني سوق المنتجات النفطية ، وذلك عن طريق عقود تربط سعر النفط الخام بالعائد الصافي من المنتجات النفطية في أسواق الاستهلاك الرئيسية . ويبدو أن هذه السياسة قد أصابت قدراً كبيراً من النجاح ، حيث تمكنت من تحييد السوق الفوري ، ومحاصرة نفط بحر الشمال ، بحيث أصبح السوق الفوري يشبه إلى حد كبير ما كان عليه في السبعينات ، أي سوق فرعي يقتصر التعامل فيه على ما يسمى بالطرف الثالث ، أي الوسطاء والمضاربين . ومن دلائل نجاح هذه السياسة ما حدث أخيرا من انهيار الأسواق المستقبلية في النفط الخام ، بحيث أصبحت الأزمة التي تواجهها هي أزمة ثقة وعدم قدرة على الاستمرار في التعامل أو الوفاء بالالتزامات . كذلك من دلائل

نجاح السياسة الجديدة ، أن انخفاض الأسعار قد اقتصر على نفط بحر الشمال ، وشيوع وانتشار المعاملات القائمة على العائد الصافي ، هذا بالاضافة إلى زيادة نصيب نفوط الخليج ، وخاصة نفط السعودية في السوق الأميركية مقارنة بنفط بحر الشمال .

إن تدعيم هذه السياسة النفطية الجديدة والتي تبنتها المملكة العربية السعودية ، تتطلب سياستين مكملتين : أولاهما على الصعيد الاقليمي النفطي وغير النفطي ، وثانيتهما على مستوى السياسة الداخلية ، وخاصة السياسة النفطية والاقتصادية . فإذا بدأنا بالناحية الاقليمية فمن البديهي أن تتوقع السعودية قدراً كبيراً من التعاون والتأييد من دول مجلس التعاون الخليجي بل قد يكون من المهم أن تقوم هذه الدول بالتشاور فيما بينها للخروج بسياسة تعاقدية موحدة ، تضمن ربط أسعار نفوطها بأسعار المنتجات النفطية ، بصورة لا تؤدي إلى المنافسة بينها ، كما أنها تضمن أن تكون أسعار المنتجات النفطية التي تصدرها دول الخليج وخاصة في أسواق جنوب شرقي آسيا متناسبة مع أسعار نفوطها والناتج الصافي من المنتجات النفطية في الأسواق الأوروبية والأميركية . كذلك فان التنسيق بين دول مجلس التعاون يجب أن يشمل سياسات الأجل الطويل ، التي تقوم على محاولة إطالة عصر النفط ، وضمان نصيبها العادل في المرحلتين الهامتين في الصناعة النفطية ، وهما الانتاج والتسويق ، مع تنسيق سياساتها الاستثمارية في البدائل ، وذلك حتى لا تتكرر أخطاء السبعينات ، حيث انعدم التنسيق بين هذه الدول في فترات متعددة ، مما كان له آثار ضارة على دول مجلس التعاون .

ومن الناحية الاقليمية أيضاً فالظروف العصيبة التي قد تنتج عن انخفاض الايرادات النفطية وخاصة في الفترة الانتقالية ، تتطلب أن تقدم دول مجلس التعاون قدراً من التدعيم الاقتصادي والمالي للدول العربية الأخرى التي تواجه أزمات اقتصادية حادة خاصة مصر التي تعاني من انخفاض إيراداتها من العملة الصعبة من كافة المصادر الهامة للدخل ، ومنها انخفاض الايرادات النفطية بما يعادل (٤١٪) خلال فترة قصيرة ، وانخفاض مدخرات العاملين في الخارج ، واحتمال انخفاض الايرادات من رسوم قناة السويس ، والتأثر العكسي للركود الاقتصادي في منطقة الخليج على السياحة الاقليمية والاستثمارات العربية . إن حجم المشكلة التي تواجهها مصر يفوق بكثير المشاكل العادية المرتبطة بتغيرات الدورة الاقتصادية . وإذا أخذنا في الاعتبار تلازم الاستقرار الاقتصادي والسياسي العربي في المنطقة لبدا واضحاً أن تدعيم الوضع الاقتصادي في مصر هو ضرورة عربية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . فالهدف من السياسة النفطية الجديدة هو تحقيق الاستقرار في السوق النفطي بعد استرداد زمام المبادرة ، وهو أمر لا يمكن فصله عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية .

هذا من الناحية الاقليمية ، كذلك فأن نجاح السياسة النفطية الجديدة يتطلب نظرة جديدة للسياسة الداخلية في جانبيها النفطي والاقتصادي . فمن الصعوبات التي واجهتها دول مجلس التعاون خلال السبعينات ، التزايد الكبير في الاستهلاك الداخلي من المنتجات النفطية ، وكان من الأسباب الرئيسية وراء هذه الزيادة ،

انفصـام العـلاقة بين أسعار المنتجات النفطية في السوقين الداخلي والعـالمي . فبـالرغم من ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية بقيت أسعار المنتجات النفطية في السوق الداخلي عند مستويات منخفضة للغاية . . فلو أخذنا سوق المنتجات النفطية في الكويت على سبيل المثـال لوجـدنـا مثـلاً أن سعـر اللتر من الكـازولـين المخصـوص (98 Octane) لم يتغير منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨١ عن حوالي ٢٥ فلسا للتر ، ولم يختلف الوضع بالنسبة لباقي المنتجات النفطية ، مما أدى إلى زيادة كبـيرة في الاستهـلاك . فمثـلاً كان الاستهـلاك الداخلي لهذا النوع من الكازولين لايزيد عن (٧٨,٠٠٠) برميل في عام ١٩٧٥ ، ووصل في عام ١٩٨١ إلى (١,٠٢٩,٠٠٠) برميل . من ناحية أخرى فإن حكومات هذه الدول وجدت نفسها في موقف دقيق للغاية : فنظراً لعدم تصحيحها للأسعار في بداية السبعينات ، استمـرت الهـوة في التـزايد ، ولم يعد في الامكان عمل التصحيح المـطلوب للحـد من الاستهـلاك ، ولأسباب سياسية . ولقد أدى الانخفاض الذي حدث أخيراً في الأسواق العالمية إلى تضييق الهوة بين الأسعار الداخلية والأسعار الدولية للمنتجات النفطية ، وأمام حكـومـات هذه الـدول فرصـة سانحة لتصحيح الأسعار وبصورة تدريجية لا تؤدي إلى آثار إقتصادية عكسية وخاصة في الظروف الحالية التي تواجه فيها إقتصاديات هذه الدول حالة من الركود الاقتصادي .

ولايجب أن يفهم أن تصحيح الأسعار يعني الغاء الدعم وبصورة مطلقـة ، وإنما يعني ترشيد الأسعار بحيث يخصص الدعم لبعض الاستخـدامات كالاستهلاك الصناعي للطاقة مثلاً بهدف تعويض

الفرق في الكلفة بين المنتجات المتنافسة محلياً ودولياً لأسواق التصدير الرئيسية . كذلك قد يكون من المفيد التعاقد مع المصافي المحلية على أساس الناتج الصافي ، وذلك لاعطائها نفس الفرصة المتاحة للمصافي الأجنبية ، مما يؤدي إلى خلق جو من المنافسة البناءة . وتتمتع المصافي المحلية بميزة نسبية في الأسواق الآسيوية نظراً لقربها من السوق ومن ثم انخفاض كلفة النقل . إلا أن من العوامل الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، الفرق في تكلفة النقل بالنسبة للنفط الخام والمنتجات النفطية ، حيث تفوق كلفة نقل المنتجات النفطية كلفة نقل النفط الخام وبنسبة كبيرة . وإذا لم يؤخذ هذا الفرق في الاعتبار فقد تجد دول مجلس التعاون نفسها في وضع تنافس فيه منتجاتها النفطية المكررة محلياً . إن وضع سياسة متكاملة للنفط سواء فيما يتعلق بالانتاج الكلي أو تصدير الخام أو المنتجات أو الاستهلاك الداخلي أصبح أمراً ضرورياً أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى ، وذلك من خصائص السياسة النفطية الجديدة ، فهي تقف على قدمين إحداهما في سوق النفط الخام والأخرى في سوق المنتجات النفطية . وهذا يعني استحالة فصل السوقين ، كما يعني استحالة فصل السياسة الداخلية عن الأسواق الدولية ، فهي سياسة تقوم على رفع كافة القيود والحواجز سواء كانت نوعية أو جغرافية .

أما من الناحية الاقتصادية ، فلا شك أن دول مجلس التعاون ستواجه مرحلة حرجة في الفترة الانتقالية وحتى تستقر الأوضاع ، فانخفاض الايرادات النفطية انخفاضاً كبيراً أمر واقع ، واستمرار هذا الانخفاض أمر متوقع . ومن ناحية أخرى فقد عانت

إقتصاديات هذه الدول حالة من الركود الاقتصادي في السنوات الثلاث الأخيرة لم تكن بالحسبان ، فعم هذا الركود كافة الأسواق ، ولم يقتصر على أسواق المنتجات بل تعداها إلى أسواق الموارد . كذلك انعكس هذا الركود على القطاع المصرفي الذي يمر بفترة حرجة في الوقت الحالي . أما أسواق الأوراق المالية فهي تعكس حالة من التشاؤم سيكون لها آثار ضارة على دوافع الاستثمار الداخلي ، نظراً لاهتزاز الثقة بقنوات هذا الاستثمار . هذا يعني أن الحكومات في هذه الدول إذا لجأت إلى اتباع سياسة انكماشية في مواجهة الانخفاض الكبير في الايرادات النفطية لأدى ذلك إلى إحداث ضرر بليغ في هيكل الاقتصاد القومي لا يمكن التنبؤ بأبعاده ، فقد وصل النشاط الاقتصادي في الداخل الى حالة من الركود لا يمكن أن يكون أسوأ منها . على هذا الأساس فإن على حكومات هذه الدول أن تحاول اتباع سياسة قائمة في الأجل القصير على منع حدوث انهيار في الأسواق الداخلية ، مع محاولة دفع عجلة النمو في الأجل الطويل . بل يمكن القول بأن ما حدث في السوق النفطية في الآونة الأخيرة جاء بمثابة فرصة جديدة لدول مجلس التعاون الخليجي لاسترداد زمام المبادرة في السياسة الداخلية ، ومحاولة بناء اقتصاديات متوازنة ومستقرة ، وعلى أساس إنتاجي صحيح .

ولتقليل تأثير الانخفاض في إيرادات الدولة الناتج عن انخفاض الايرادات النفطية ، قد يكون من المفيد إعادة النظر في أسعار الصرف للعملات المحلية بالنسبة للدولار على الأخص . فتخفيض أسعار العملات المحلية بالنسبة للدولار سيكون له نتائج إيجابية

هامة : **أولاها** أن لا يؤدي إنخفاض سعر النفط بالدولار إلى إحداث تخفيض مماثل في إيرادات الدولة بالدينار ، ومن ثم يقلل من التأثير العكسي للانخفاض في الايرادات النفطية الدولارية على إيرادات الدولة بالعملة المحلية ، فتتمكن الدولة من الاستمرار في برامجها الانفاقية دون إحداث تخفيضات جذرية يكون لها آثار انكماشية كبيرة على الاقتصاد الوطني . **وثاني** هذه النتائج الايجابية إحداث تحسين في الميزان التجاري غير النفطي . فتخفيض أسعار العملة المحلية يعطي دفعة سعرية ودخلية للصادرات غير النفطية ، كما إنه يؤدي إلى رفع أسعار الواردات ومن ثم إحداث تخفيض سعري ودخلي في الواردات . **وثالث** هذه النتائج هو أن تخفيض أسعار العملات المحلية يحقق ميزة نسبية بالنسبة للمنتجات النفطية المكررة محلياً في أسواق التصدير ، ومن ثم يشجع الطلب عليها بالرغم من ارتباط أسعارها بالأسعار العالمية للمنتجات النفطية . وفي الواقع يمكن تحقيق هذه السياسة مع تلافي الآثار السيكولوجية العكسية الملازمة عادة لتخفيض أسعار العملات ، وذلك نتيجة لنظام تحديد أسعار الصرف المتبع في هذه الدول . فمن الأمور الطبيعية وفقاً للأنظمة المتبعة في تلك الدول ، أن تعلن بنوكها المركزية أسعار صرفها على أساس يومي ، ومن ثم يمكن لهذه الدول إتباع سياسة تدريجية لأسعار صرفها دون أن يؤثر ذلك على جو الثقة بعملاتها أو باقتصادياتها .

ومن النتائج السلبية لتخفيض أسعار الصرف بداية ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم في الأسواق الداخلية . وهنا يأتي دور

السياسة النقدية التي يمكن استخدامها لمواجهة النتائج التضخمية لتخفيض أسعار الصرف ، كرفع أسعار الفائدة مثلا للتحكم في درجة السيولة وعرض النقود . ولقد نجح عديد من الدول النفطية الأخرى بتطبيق هذه السياسة للحد من تأثير إنخفاض سعر النفط على إيرادات الدولة ، واتبعت الحكومة البريطانية مثل هذه السياسة في السنوات الثلاث الماضية ، مما أدى إلى الحد من الانخفاض في إيرادات الدولة ، كذلك أدى إلى زيادة الصادرات غير النفطية بحوالي ٥٪ سنوياً في السنتين الأخيرتين . ولا تعني هذه الاجراءات ترك الانفاق الحكومي في صورته الحالية . فالحد من الانخفاض في إيرادات الدولة لا يعني العودة إلى سياسة الانفاق الحكومي التي اتسمت بالتزايد المستمر ، وبمعدلات مرتفعة أدت الى مضاعفة الانفاق الحكومي كل ثلاث سنوات . فترشيد الانفاق الحكومي أمر ضروري وذلك بتخفيض الانفاق الجاري وتحويل الموارد المتاحة للانفاق الاستثماري . وهنا يرى البعض أن الظروف الحالية تتطلب اتباع سياسة للتنمية أقل طموحاً من السياسات التي كان من المتوقع اتباعها ما لم تحدث النكسة في الايرادات النفطية . إن العكس هو المطلوب حيث يجب الاسراع في التنمية وذلك لتدعيم القطاع النفطي في الفترة الحالية ، وتمكينه من المنافسة في ظل الظروف الجديدة ، وذلك بتقليل الاعتماد شبه الكلي عليه ، والذي سيخضع في المستقبل لاعتبارات السوق ، ومن ثم تزداد الحاجة إلى بناء وإقامة القطاع غير النفطي . ولا زالت لدينا فوائض رأسمالية في الوقت الحالي كما لدينا عمالة محلية وعربية متوفرة ، وفرص للاستثمار المنتج داخل وخارج دول

مجلس التعاون في إطار التكافل العربي .

إن من دروس السبعينات الرئيسية صعوبة فصل السياسة الاقتصادية الداخلية عن السياسة النفطية الخارجية ، بل ان تحقيق السياسة النفطية لأهدافها في الخارج يتوقف في النهاية على مدى قدرة وصلابة وتوازن الهيكل الاقتصادي الداخلي . لذا فان فرص نجاح السياسة النفطية الجديدة تتوقف في الأجل الطويل على مدى نجاح السياسة الاقتصادية الداخلية في مواجهة ظروف الأجل القصير الصعبة ودفع عجلة التنمية في الأجل الطويل لبناء إقتصاد متوازن قائم على قطاعات إقتصادية منتجة ، لا على قطاع إقتصاد واحد .

Copyright © 1986 Eastlords Publishing Limited

Published by Eastlords Publishing Limited
22 Conduit Street
London W1R 9TB

Editor: Abdel R. Sheha
Assistant Editor, layout and design: Jason N. Ladd

All rights reserved.
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or be transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior permission of the publishers.

British Library Cataloguing in Publication Data:

Al-Sabah, S.M.
The new oil market : Saudi Arabia regains initiative.
1. Petroleum industry and trade –
Saudi Arabia – Finance
I. Title
338.2'3 HD9576.S32

ISBN 0-946416-08-7

Printed and bound in Great Britain by
Robert Hartnoll (1985) Ltd., Bodmin, Cornwall

THE NEW OIL MARKET

Saudi Arabia Regains Initiative

Dr.S.M. Al-Sabah

مؤسسة سعاد الصباح
للثقافة والنشر

ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة : ١٣١٣٣
الكويت